AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية التاسعة
بانجول، جامبيا، 25-29 يونيو 2006
-

الأصل: إنجليزي

EX.CL/286 (IX)
REV.1

مقدمة بشأن
مبادرة المعونة مقابل التجارة

-

مقدمة بشأن مبادرة المعونة مقابل التجارة

شاركت الدول الأفريقية، بموجب التنسيق من جانب الاتحاد الأفريقي، مشاركة فعالة في الجولة الحالية لمفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعدد الأطراف والتي عقدت في الدوحة، قطر، في نوفمبر 2001. وقد أعربت المواقف المشتركة الأفريقية تعبيرا واضحا عن هموم واهتمامات القارة، وهي المواقف المجسدة في إعلان القاهرة وخريطة الطريق بالقاهرة حول برنامج الدوحة للعمل، فضلا عن معايير قياس التنمية التي أعلنت في أروشا. وقد حظيت المواقف المشتركة الأفريقية بالمساندة السياسية التي أقرها المجلس التنفيذي التابع للاتحاد الأفريقي على أعلى مستويات صنع القرار بالاتحاد الأفريقي، وهو المستوى المتجسد في الإعلانات التي أصدرها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين.

ومن بين المطالب الرئيسية الأفريقية في المفاوضات المتعلقة ببرنامج الدوحة للعمل، تعزيز المساعدة الفنية المتصلة بالتجارة وبناء قدرة الدول النامية. وينبع التأكيد على هذه القضية من إدراك أن الدول الأفريقية لن تكون قادرة على تحقيق التنافسية العالمية وعلى الاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق، ما لم تتم معالجة مشاكل البنية التحتية والإنتاج وبناء القدرة والقيود الرئيسية التي طالما أعانت الأداء التجاري والنمو لهذه الدول معالجة ملائمة.

ولقد اتخذ المؤتمر الوزاري السادس الذي عقد في هونج كونج بالصين في ديسمبر 2005 قرارا لإنشاء فريق عمل خاص لبحث جميع جوانب مبادرة "المعونة مقابل التجارة"، وأبدى التوصيات الملائمة بشأن كيفية تفعيل هذه المبادرة، وبالنسبة لأفريقيا، فإن هذا القرار يشكل إحدى النتائج الإيجابية الرئيسية – حتى الآن – للمفاوضات حول برنامج عمل الدوحة التاسع لمنظمة التجارة العالمية. وإن التحدي التي لا تزال أفريقيا تواجهه بخصوص مبادرة المعونة مقابل التجارة، هو ضمان أن يكون تصميم هيكلها ومحتوياتها وتفعيلها على نحو يجعل المبادرة بمثابة وسيلة فعالة لبناء قدرة الدول الأفريقية المتصلة بالتجارة بالعرض المتعلقة بالإمدادات. واستجابة لهذا التحدي ومواجهة له، نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي خلوة نقاشية عقدت في مونترو، سويسرا من 7-8 أبريل 2006 حول مبادرة المعونة مقابل التجارة، ضمت السفراء والخبراء الأفريقيين (المتمركز بين في جنيف وبروكسل) والأطراف صاحبة المصلحة.

واسترشادا بوثائق الخلفية التي أعدها الخبراء والمتخصصون والمستمدة من منظمات كثيرة بما في ذلك الشركاء مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية ومنظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة وILEAP، ناقشت هذه الخلوة القضايا التالية مناقشة شاملة:

أ) قيود العرض السلعي على أداء التجارة والنمو للدول الأفريقية.

ب) تقييم برامج بناء القدرة الحالية المتعددة الأطراف ولاسيما JIEAP والإطار المتكامل.

ج) مبادرة المعونة مقابل التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

وفي نهاية المداولات، خرجت الخلوة النقاشية بعدد من التوصيات التي يجب أن تشكل العناصر الأساسية لموقف موحد أفريقي بشأن المعونة مقابل التجارة وإرشاد المفاوضين الأفريقيين في عملية منظمة التجارة العالمية بشأن المبادرة.

وتتعلق القضايا التي يشملها الموقف الموحد الأفريقي إزاء مبادرة المعونة مقابل التجارة بإضافة القيمة والتغطية والتمويل ونطاق وأنواع الاحتياجات التي يتعين مساندتها وآليات تقديم المساندة، والإدارة الرشيدة وطرق تفعيل المبادرة.

ومن بين التوصيات الرئيسية المقترحة تلك التوصيات التي تطالب بأن تكون التمويلات التي تقدم بموجب مبادرة إضافية ويمكن التنبؤ بها ومستدامة ومقدمة في شكل منح حتى لا تسفر عن عبء مديونية للدول الأفريقية المستفيدة، كما يجب أن يكون الهيكل الإداري للمبادرة مصمما بحيث يضمن أن لأفريقيا صوتا قويا في عملية صنع القرار وتنفيذ أنشطتها وان تشمل المبادرة القدرة البشرية والمؤسسية المتعلقة بالتجارة وتطوير البنية التحتية المتصلة بالتجارة وتنمية قدرات الإنتاج والعرض السلعي وتكاليف تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتعديلاتها.

وقد تم تقديم تقرير الخلوة وتوصياتها إلى الدورة العادية الرابعة لوزراء التجارة لدول الاتحاد الأفريقي التي عقدت في نيروبي، كينيا والتي أقرت التقرير والتوصيات.

وستقدم المفوضية التقرير والتوصيات إلى المجلس التنفيذي لبحثها واتخاذ القرار بشأنها.

-

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية التاسعة
بانجول، جامبيا، 25-29 يونيو 2006
-

الأصل: إنجليزي

EX.CL/286 (IX)
ANNEX.

مقترح مفوضية الاتحاد الإفريقي
بشأن مبادرة "المعونة مقابل التجارة"

-

مقترح مفوضية الاتحاد الإفريقي بشأن مبادرة "المعونة مقابل التجارة"

أولا- **مقدمة:**

1. ازداد دور التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي وأداة للحدّ من الفقر خلال عصر العولمة الحاضر. ولكن تسبب الهيكل الحالي للنظام التجاري المتعدد الأطراف والذي يتسم بقواعد غير عادلة وأوجه عدم اتزان تأتي في غير صالح البلدان النامية، في تقييد الفوائد المحتملة المنبثقة من التجارة والعولمة بشدة. ولتحقيق نظام للتبادل الدولي أكثر مواكبة للتطور حيث يمكن أن تمثل التجارة إحدى أدوات التنمية الاقتصادية والنمو البشري الأكثر فعالية، قامت البلدان الإفريقية تحت تنسيق الاتحاد الإفريقي بالمشاركة النشطة في دورة مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن برنامج عمل الدوحة المنعقدة حالياً.
2. إن القضايا الرئيسية التي تشغل اهتمام وقلق إفريقيا في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، كما ورد في إعلان القاهرة وخارطة طريق القاهرة بشأن برنامج عمل الدوحة وتوجيهات أروشا الخاصة بالتنمية، تتمثل في النقاط التالية:

(أ) تحسين الدعم الفني المتعلق بالتجارة وتقوية قدراته بهدف القضاء على ضغوط العرض التي تحدّ من أداء إفريقيا في مجال التجارة والنمو؛

(ب) تحسين الوصول إلى الأسواق فيما يخص المحاصيل والمنتجات الصناعية الإفريقية من خلال إزالة إعانات التصدير في مجال الزراعة وأوجه تشويه في الدعم الداخلي، وكذلك الرسوم المرتفعة على المحاصيل والمنتجات الصناعية؛

(ج) تحقيق قواعد تجارية متوازنة ومنصفة تراعي مستوى نمو البلدان الإفريقية وتوفر حيزا سياسيا مناسبا ومرونة كافية لكي تحدد سياساتها التجارية؛

(د) والمراجعة السريعة لأحكام "المعايير الخاصة والتفصيلية" الخاصة باتفاقات منظمة التجارة الدولية من أجل تدعيمها وجعلها أكثر دقة وفعالية وأكثر قابلية للعمل.

3. إن التقدم الذي تم حتى الآن بشأن القضايا التي تشغل اهتمام إفريقيا تعتبر محدودة. ولكن فيما يتعلق بطلب إفريقيا لدعم إضافي في مجال المساعدة الفنية ودعم قدراتها، استقبل المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية ، والذي انعقد في ديسمبر 2005 بهونغ كونغ، مناقشات وزراء المالية والتنمية حول زيادة "المعونة مقابل التجارة" والتي تمت خلال منتديات مختلفة بقلب رحب، كما اتخذت قرار إنشاء فريق خاص للنظر في كافة أوجه المبادرة

وصياغة توصيات مناسبة لتشغيلها قبل يوليو 2006. وقد تم إنشاء ذلك الفريق الخاص المكون من 13 عضو ويقوم حالياً بأداء مهمته.

ثانيا- **معتكف الاتحاد الأفريقي للسفراء الأفريقيين وأصحاب المصالح حول مبادرة المعونة مقابل التجارة لمنظمة التجارة العالمية:**

4. نظراً لأن الضغوط في مجال تقوية القدرات والطلب قد مثلت عوامل أساسية لقلة التنافسية وأداء إفريقيا السيئ نسبياً في ميدان التجارة والتنمية، فإن قرار المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية يعتبر تطوراً ضخماً للقارة في بحثها عن نظام تجاري متعدد الأطراف في اتجاه التنمية. ولقد بينت الخبرة المكتسبة من اتفاقيات لومي بين دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي والاتحاد الأوروبي وقانون النمو والفرص في إفريقيا، أن البلدان الإفريقية لن تستطيع أن تستفيد من فرص الوصول إلى الأسواق بصورة كاملة تحت النظام التجاري المتعدد الأطراف الناشئ إن لم يتم حل قضايا تدعيم القدرات التجارية وإزالة ضغوط الطلب بشكل فعال. وعلماً بذلك، قامت مفوضية الاتحاد الإفريقي بتنظيم معتكف للسفراء الإفريقيين وأصحاب المصالح المعنيين بمبادرة "المعونة مقابل التجارة".

5. كان هدف ذلك المعتكف الذي أقيم في مدينة مونترو السويسرية يومي 7 و8 أبريل 2006 هو منح الفرصة للمفاوضين وأصحاب المصالح لكي يتوصلوا إلى موقف إفريقي موحد من مبادرة "المعونة مقابل التجارة" من أجل ضمان المشاركة الفعالة للبلدان الإفريقية في تشكيل بنيتها ومضمونها.

6. شارك في هذا المعتكف كل من السفراء والخبراء الإفريقيين الموجودين في جنيف وبروكسل وكذلك ممثلي المجموعات الاقتصادية الإقليمية. ولقد حضره أيضاً بعض المشاركين من المنظمات القارية والدولية كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد واليونيدو واللجنة الإقتصادية لأفريقيا ومركز التجارة العالمية ومركز الجنوب. وقامت سعادة السفيرة ميا هورن من السويد وهي رئيسة الفريق الخاص المعني ب"المعونة مقابل التجارة"، بالمشاركة أيضاً في المعتكف وخاطبت المشاركين خلال إحدى الدورات. ولقد أشارت في خطابها إلى أن إفريقيا، بصفتها طرفا رئيسيا، يقع على عاتقها دور هام في إعداد مبادرة "المعونة مقابل التجارة" الجاري تكوينها.

7. حسب إرشادات الوثائق التوجيهية التي أعدها الخبراء وأهل الرأي، ناقش المعتكف القضايا التالية باستفاضة:

- الضغوط المرتبطة بالعرض الخاص بالأداء التجاري للبلدان الإفريقية؛
- تقييم البرامج المتعددة الأطراف والداعمة للقدرات التجارية الموجودة، وهما: البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية و **IF**؛
- ومبادرة "المعونة مقابل التجارة" الجديدة والتابعة لمنظمة التجارة العالمية.

8. تعرف المعتكف على المضايقات المختلفة التي تواجهها إفريقيا من حيث البني التحتية وقدرات الإنتاج والعرض والتي تحتاج أن ترفع لكي يتحسن أداء القارة في التجارة العالمية. ولقد أظهر تقييم البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية وكذلك الإطار المتكامل أن الأنشطة التي تم القيام بها سمحت بضمان فهم أفضل لقواعد وآليات النظام التجاري المتعدد الأطراف وبتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان المستفيدة. إلا أن الموارد المالية المخصصة لكل من البلدان بموجب الإطار المتكامل تحت النافذة الثانية غير كافية ولا تسمح بتغطية احتياجات البلدان في الميادين الرئيسية للأنشطة التجارية التي تم تعريفها. ولقد ألقي الضوء على ضرورة امتلاك المستفيدين لأنشطة دعم القدرات في ظل تلك البرامج وتحسين خطط التنسيق على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بين المانحين.

9. رحب المشتركون في المعتكف بمبادرة "المعونة مقابل التجارة" الجديدة. ولقد لوحظ أن ولاية هذه المبادرة، بموجب الفقرة 57 من لإعلان هونغ كونغ الوزاري، ترمي إلى مساعدة البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نمواً على تعزيز القدرات المتعلقة بالعرض والبنية التحتية المرتبطة بالتجارة التي تحتاج إلى استخدامها من أجل الاستفادة من اتفاقات منظمة التجارة العالمية وبمعنى أوسع تنمية أوجه استفادتها في مجالي التجارة والتنمية المنبثقين من النظام التجاري الدولي. ولقد اتفق المعتكف على أنه إن تم هيكلة وإدارة "المساعد من أجل التجارة" بصورة جيدة، ستصبح المبادرة وسيلة إنمائية هامة للبلدان الإفريقية. ومع العلم بأن منبع تكوّن "المعونة مقابل التجارة" يقع في إفريقيا، وتحديداً في أعلى درجات قياداتها السياسية، اتفق المعتكف على أن امتلاك إفريقيا لتلك المبادرة أمر بالغ الأهمية. وعلى المبادرة أن تلعب دورا حفازا وآلة من شأنها أن تحدث نموا متسارعا في مجالي التنمية والحد من الفقر كما يجب عليها أيضاً أن تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

10. لقد أقر المعتكف على أنه في مرحلة العمل الحالية من الولاية، يجب التركيز على تحديد المبادئ التوجيهية لتصميم "المعونة مقابل التجارة". ومن الأهداف الهامة في مرحلة العمل الراهنة ضمان أن إفريقيا تعبر بصوت قوي عن هذه القضية داخل منظمة التجارة العالمية لكي لا يكون هناك أي محاولات لتبني نهج من الأعلى إلى الأسفل من حيث اتخاذ القرارات، أو عملية التنفيذ أو تفعيل دور منظمة التجارة العالمية في تعزيز تعبئة الموارد اللازمة لهذه المبادرة.

11. قام المعتكف بالنظر في القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لإفريقيا والتي تتضمنها مبادرة "المعونة مقابل التجارة"، مثل: - قيمة المبادرة المضافة، تقييم الاحتياجات المالية، ما إن كان يجب أن تشارك في الالتزام الأحادي، ما إن كان هناك داعٍ لتشكيل لجنة استشارية، إلخ. لقد تمت أيضاً دراسة ومناقشة التغطية، والتمويل، ومدى الاحتياجات التي على المبادرة أن

تفي بها ونوع تلك الاحتياجات، وكذلك خطط توفير ذلك الدعم، والإدارة، والإجراءات التشغيلية الخاصة ب"المعونة مقابل التجارة" بالتفصيل.

12. تم الاتفاق على أن "المعونة مقابل التجارة" يجب أن تساهم في القيمة المضافة وأن يتم تمويلها بواسطة الموارد المناسبة والمتوقعة. وينبغي أن تكون مفاوضات التمويل دائمة على المدى الطويل وأن يتم تشغيلها بصورة كاملة، كما يجب أن تخلو من أي مشروطية وألا تشكل عامل مديونية للبلدان الإفريقية المستفيدة. ولضمان الاستخدام الفعال والحقيقي للموارد الجديدة، سيستدعي الأمر إلى التعرف على الاحتياجات المتعلقة بتعزيز القدرات التجارية الجارية من خلال الهياكل والبرامج القائمة، وإلى التركيز من ناحية على الفروق على مستوى التمويل ومن ناحية أخرى على الموارد الجديدة التي قد تفي بالاحتياجات المتزايدة باستمرار، بهدف التغلب على التحديات واستغلال فرص التحرر.

13. وسيقوم هذا النهج بتسهيل عملية تحديد الموارد والالتزامات وإعلان التبرعات من قبل المانحين بشكل واضح، كما سيتجنب المشاكل الحقيقية المتعلقة بتعدي وتداخل الأنشطة وإدارة التمويلات بصورة مكلفة وغير فعالة.

14. وفيما يتعلق بنطاق "المعونة مقابل التجارة"، تم تحديد العناصر الرئيسية التالية:

- تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في مجال التجارة؛
- تنمية البني التحتية المرتبطة بالتجارة؛
- تنمية قدرات الإنتاج والعرض؛
- وتكاليف التنفيذ والتكيف الناتجة عن اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

15. أشار المعتكف إلى أن "المعونة مقابل التجارة"، بصفتها أداة لتسوية الضغوط المتعلقة بالقدرات وتلبية احتياجات تعزيز الإمكانات، يجب أن تساعد على التنمية التي من شأنها أن تنهض بالسياسة التجارية والأطر التنظيمية وأن تسمح بمعالجة قضايا الصحة والصحة النباتية والمعايير وبتعجيل نقل التكنولوجيا وتطوير سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة وتحسين القدرات الفنية المتعلقة بانضمام البلدان الإفريقية وزيادة القدرة اللازمة للوفاء بتكاليف التشغيل الناتجة عن قواعد منظمة التجارة العالمية الحالية ونتائج دورة الدوحة، بما في ذلك القواعد المرتبطة بتسهيل التجارة. وعلى المبادرة أيضاً أن تسمح بمواجهة تكاليف التكيف الناتجة عن تضاؤل الأفضليات وخسائر الإيرادات الجمركية بين أشياء أخرى، وبترويج الشراكات العامة – الخاصة وبالنهوض بتنمية القطاعات ذات الصلة وكذلك بتحسين تنمية تنظيم المشاريع والقدرة التنافسية. لقد تمت الإشارة إلى أنه لا ينبغي أن ندرك فيما بعد أننا قد أضعنا الفرصة التي تتيحها مبادرة "المعونة مقابل التجارة".

ثالثا- **توصيات:**

16. وفي ختام المناقشات، خرج المعتكف بالتوصيات التالية والتي تمثل عناصر الموقف الأفريقي الموحد من "المعونة مقابل التجارة" إلى وزراء التجارة ووزراء المالية والتنمية الاقتصادية:

(أ) ينبغي أن تكون الأموال المخصصة لمبادرة "المعونة مقابل التجارة" موارد إضافية، متوقعة ومستدامة. يجب التمييز جيداً بين الالتزامات التي سبق أن تمت تسويتها والتعهدات التي تم الإعلان عنها سلفاً من ناحية، والالتزامات الجديدة التي اتخذت في إطار هذه المبادرة من ناحية أخرى. لا ينبغي أن تتعارض الأموال المخصصة لهذه المبادرة مع المساعدة التقليدية من أجل التنمية، ولا مع البرامج والمبادرات الأخرى "كالمساعدة الإنمائية الرسمية" والاتفاقات التمويلية الإقليمية الفرعية والإقليمية والثنائية الأطراف ولا مع تمويل الخدمات الإجتماعية. ولا يجب أن تخضع هذه المساعدة إلى أي مشروطيات.

(ب) يجب أن يتم تقديم تمويل المبادرة الخاصة ب"المعونة مقابل التجارة" على شكل منحة. وينبغي أن تقوم الشروط والأحكام بتيسير التنمية وألا تولد تكاليف معاملات مرتفعة. فيجب أن تقتصر تلك التكاليف على بلوغ الحد الأعلى من استخدام الموارد المخصصة على المستوى الميداني. ويجب أن يتمثل الغرض النهائي لتلك التمويلات في التأثير الإيجابي على تنمية البلدان المستفيدة.

(ج) على جميع الأطراف المؤثرة المشاركة على نحو أكثر فعالية في تصميم وتشغيل البرامج بموجب مبادرة "المعونة مقابل التجارة" على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء.

(د) يستحسن أيضاً أن تستفيد مبادرة "المعونة مقابل التجارة" من الدروس التي تم تعلمها من خلال أفضل الممارسات والخبرات التي مرت بها البلدان الإفريقية التي نفّذت فيها البرامج الإنمائية مثل **IF** و**DTIS** والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية وغيرها من برامج التكامل الثنائية الأطراف والتكامل الإقليمي المنظّم للتعاون الإقليمي.

(هـ) وبالرغم من أن "المعونة مقابل التجارة" عليها أن تدعم المجهود والبرامج على الصعيد الوطني من خلال المساعدات المالية أو المساعدات المخصصة للمشاريع، إلا أنه يتضح أيضاً أهمية دعمها للمبادرات المتعلقة بالتكامل الإقليمي. ويجب أن يتألف تمويل "المعونة

مقابل التجارة" من موارد إضافية إلى جانب البرامج الإنمائية الوطنية والإقليمية ومشاريع التمويل القائمة ولا ينبغي أن تستخدم كحجة لتعرض للمبادرات والبرامج الجارية. ومن ناحية أخرى، يجب أن تأخذ المشاريع الإقليمية والإقليمية الفرعية المنبثقة من "المعونة مقابل التجارة" في عين الاعتبار الأعمال الضخمة التي حققتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والتي يجب أن تحظى مشاريعها بانتباه خاص.

(و) يجب أن تساهم مبادرة "المعونة مقابل التجارة" في تعزيز السياسة التجارية وإعدادها وتحسين القدرة على المفاوضات التجارية على الأصعدة الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية في إطار خطة فعالة تشتمل ولا تقتصر على البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية و إلى جانب خطط أخرى مستوحاة أو غير مستوحاة من الآليات الموجودة في الأساس.

(ز) ينبغي أن تعتبر مبادرة "المعونة مقابل التجارة" إضافة وليست بديلاً للوعود الخاصة بالتنمية بموجب برنامج الدوحة الإنمائي ولا مساعدة تقليدية لصالح التنمية "كالمساعدة الإنمائية الرسمية" وغيرها من المبادرات والبرامج المقامة على المستوى الوطني والثنائي الأطراف. (صندوق التنمية الأوروبي التابع للإتحاد الأوروبي، حساب التحدي الألفي للولايات المتحدة، إلخ.)

(ح) لقد سبق وتم التقييم المفصل للاحتياجات وسعة خطة بحجم "المعونة مقابل التجارة" من خلال أعمال ضخمة أقيمت في إطار الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا ولجنة إفريقيا. ولا بد من أن يكون للتوصيات المصاغة في إطار هذه المبادرات أثر على أعمال الفريق الخاص المسؤول عن مبادرة "المعونة مقابل التجارة" من حيث اهتمام الأعضاء الإفريقيين بها.

(ط) ينبغي ضمان إنشاء نظام إداري مناسب لصناديق الأموال بموجب المبادرة، يدعو إلى الشفافية والمسؤولية والأداء. ويجب أن يتضمن الهيكل خطة خاصة بالمتابعة والتقييم.

(ي) يجب تصميم هيكل إدارة نظام المساعدة بحيث يضمن أن إفريقيا تشغل مكاناً بارزاً في عملية اتخاذ القرارات وتنفيذ الخطة. ويعتبر التعاون مع أصحاب المصالح وشركاء التنمية أمراً ضرورياً لتنفيذ المبادرة بصورة فعالة وتبني نهج القاعدة إلى القمة في عملية اتخاذ القرار والتنفيذ. وإلى جانب دراسة إنشاء فريق استشاري، يجب اتخاذ تدابير من أجل ضمان التمثيل الكامل للبلدان الإفريقية وامتلاك عملية "المعونة مقابل التجارة" بحيث تكون احتياجات البلدان الإفريقية مذكورة بوضوح وتراعي. وتعد مشاركة مؤسسات وبرامج إفريقية

كالشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبنك التنمية الإفريقي والاتحاد الإفريقي أمراً بالغ الأهمية.

(ك) بالرغم من أهمية ضمان الترابط في صياغة السياسة التجارية، إلا أن الحفاظ على الترابط على الصعيد الدولي وفي صياغة السياسة الدولية يعتبر أمرا ذا أهمية. وفي البلدان الإفريقية، لا بد من توطيد التنسيق بين الوزارات الرئيسية على المستوى الوطني بهدف الحفاظ على الترابط، وخاصة بين وزارات التجارة، والصناعة، والزراعة، والمالية، وكذلك المؤسسات الوطنية الأخرى ذات الصلة.

(ل) وعلى الصعيد الإفريقي القاري، تم حث الإتحاد الإفريقي بالتعاون مع المجمعوعة الاقتصادية الإقليمية على القيام بدور التنسيق. وينبغي أن يمتد هذا الدور إلى عملية جنيف، وبروكسل، ومحطات التمثيل الإفريقية الموجودة في واشنطن ليكون وصلة بين الأطراف المختلفة، بما في ذلك الموظفين الإفريقيين التابعين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

(م) وبالإضافة إلى المشكلة الملازمة للضغوط المرتبطة بالعرض، تواجه إفريقيا التحديات الكبرى في إطار عملية التحرير الجارية من حيث تضاؤل الأفضليات وتكلفة التكيف. وبالتالي ينبغي معالجة تلك الهموم بأسرع وقت ممكن وبصورة مناسبة. وعلى الموارد المالية الخاصة ب"المعونة مقابل التجارة" أن تكون متوافرة بحيث تساعد البلدان الإفريقية خلال الفترة الإنتقالية. وهناك أهمية خاصة تولى لدور تكاليف التكيف المتعلقة بالمنتجات الأساسية (والتي يعتبر القطن أهمها).

(ن) وإن تم الإقرار بأن مبادرة "المعونة مقابل التجارة" تشكل تقدما كبيرا، فمن المثبت أيضاً أن النتائج من ناحية التنمية والتجارة ليست تلقائية. وبالتالي، يجب إجراء تقييم دقيق للقيمة المضافة التي سيتم الحصول عليها بموجب مبادرة "المعونة مقابل التجارة" (أولاً) من حيث المساعدة بواسطة الدعم التقني، وتعزيز القدرات والضغوط المرتبطة بالطلب (ثانياً) كورقة رابحة في التفاوض ضمن الالتزام الأحادي لجولة الدوحة.

(س) لا ينبغي ربط "المعونة مقابل التجارة" بمفاوضات الدوحة. السؤال الذي يطرح نفسه هو معرفة إمكانية التأكد من الوفاء بالتعهدات المعلنة وعدم تجديد استخدام الموارد المخصصة والالتزامات السابقة. ومن المهم أيضاً أن يتم تحديد وسائل الضغط التي تمتلكها إفريقيا في السعي إلى الحلول المطلوبة المتعلقة بالتجارة والتنمية في نهاية الولاية الحالية؛ وأن يتم تحديد نقطة التوازن التي تم التوصل إليها لحماية مصالح إفريقيا. والقضية الأخرى التي يجب على إفريقيا دراستها هي

معرفة ما إن كان عليها أن تصمم أم لا على الارتباطات الملزمة بموجب المبادرة. ولأي سبب ومع أي مقابل؟

(ع) يجب دراسة الاستخدام المثالي للكفاءات والموارد الوطنية والإقليمية المتوفرة في إفريقيا بما في ذلك الدراسات التشخيصية وبرامج التعاون الفني. ويمكن أن تقدم المنظمات الإقليمية والبرامج كالشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، وبنك التنمية الإفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمجموعات الإقتصادية الإقليمية (وهي السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي، ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، واتحاد المغرب العربي، والإتحاد الإقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا) - يمكن أن تقدم منظورا إفريقيا خاصا بمبادرة ''المعونة مقابل التجارة''. ويجب أن تشير كذلك برامج الدعم الفني وتنفيذها إلى كيفية خلق أوجه تآزر تشجع التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

(ف) يوصى بتنظيم ورشة عمل عاجلة حول ''المعونة مقابل التجارة'' على المستويين الإقليمي الفرعي والإقليمي.

(ص) بهدف ضمان الترابط بين جوانب تجارة وتنمية القطن كما تم تقريره خلال ورشة عمل منظمة التجارة العالمية التي أقيمت في كوتونو في مارس 2004، وتمت إعادة تأكيده في الإتفاق الإطاري لعام 2004، يوصي الفريق الإفريقي بإيلاء اهتمام خاص للقطن في إطار تنفيذ مبادرة ''المعونة مقابل التجارة''.

(ق) نظراً لقلة الاهتمام الذي توليه الصحافة الدولية لمواقف إفريقيا، تمت دعوة مفوضة الاتحاد الإفريقي للتجارة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتوعية الإعلام الدولي بهذه القضية إلى جانب القضايا التجارية الأخرى.

17. قام وزراء التجارة للاتحاد الإفريقي الذين اجتمعوا في نيروبي بكينيا من 12 إلى 14 أبريل 2006 خلال الدورة العادية الرابعة لمؤتمرهم بالنظر في التوصيات المتعلقة بمبادرة ''المعونة مقابل التجارة'' المذكورة أعلاه وتبنيها.

-

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2006

AU commission's proposal on the WTO "Aid For trade" initiative

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4280

Downloaded from African Union Common Repository